ISSN 2735-4822 (Online) \ ISSN 2735-4814 (print)

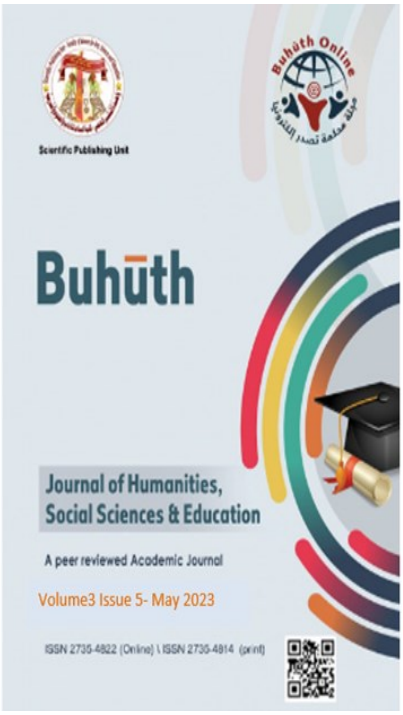

AGRICULTURAL OWNERSHIP OF SENIOR EMPLOYEES IN EGYPT IN THE SECOND HALF OF THE NINETEENTH CENTURY

Master. Hassnaa Ramadan Ahmed Amin
History Department- Faculty of Women for Arts, Science & Education- Ain Shams University - Egypt
Hasnaa.ramdan@women.asu.edu.eg
Asst. Prof. Salwa Ebrahim Elattar
Professor of history -Faculty of Women for Arts, Science & Education-Ain Shams University – Egypt
Salwa.Elattar@women.asu.edu.eg
Asst. Prof. AidaElsaid Sleema
Professor of history -Faculty of Women for Arts, Science & Education-Ain Shams University – Egypt
Aida.Sleema@women.asu.edu.eg

Receive Date: 28 July 2023, Revise Date: 5 September 2023
Accept Date: 5 September 2023.
DOI: 10.21608/BUHUTH.2023.225674.1537
Volume 3 Issue 11 (2023) Pp.15- 28

Abstract

Large agricultural ownership is that type of ownership on which a class of owners of vast agricultural lands in Egypt was based. They enjoy an excellent social and political position. This in turn led to the formation of a class of large agricultural owners who owned more than 50 acres of agricultural lands in Egypt, of different social classes. They include the senior employees who monopolized the major jobs in the army and administration, the subject matter of our research. Senior employees possessed such lands in different ways of grants, donations and gifts. There was another source of the senior employee properties formation represented in the land that was given to them upon their retirement. Such ways will be explained in this study in which we depended on a number of important sources in the National Documentation House, represented in: "Al-Ma'iya Al-Sunnia, Arabic, Al Gharbiya Directorate", in addition to some published documents such as: Real estate laws in Egypt and the Nile Calendar. Through such documents, we will discuss agricultural ownership of senior employees during the above mentioned period.

***Keywords*:** Employees, ownership, donations, Ismail, buying lands.

الملكية الزراعية لكبار الموظفين في مصر
في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

حسناء رمضان أحمد أمين
باحثة ماجيستير- قسم تاريخ
كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر
Hasnaa.ramdan@women.asu.edu.eg

أ.م.د.سلوى إبراهيم العطار
كلية البنات،جامعة عين شمس،مصر
Salwa.Elattar@women.asu.edu.eg

أ.م.د.عايدة السيد سليمة
كلية البنات،جامعة عين شمس،مصر
Aida.Sleema@women.asu.edu.eg

المستخلص:

يقصد بالملكية الزراعية الكبيرة هى ذلك النوع من الملكية الذي قامت عليه طبقة من أصحاب الأراضي الزراعية الشاسعة في مصر، وهم يتمتعون بمركز اجتماعي وسياسي ممتاز، مما أدى بدوره إلى تكوين طبقة كبار الملاك الزراعيين- الذين يمتلكون أكثر من خمسين فدانًا من الأراضي الزراعية- في مصر من فئات اجتماعية مختلفة، ومن بينهم كبار الموظفين الذين احتكروا الوظائف الكبرى في الجيش والإدارة، وهذا هو موضوع بحثنا، وقد حصل كبار الموظفين على تلك الأراضي بطرق شتى تتمثل في المنح والهبات والإنعامات التي كان الحكام يمنحونها لهم، بالإضافة إلى سعيهم لتوسيع ملكيتهم عن طريق شراء الأراضي الزراعية، وثمة مصدر آخر من مصادر تكوين ملكيات كبار الموظفين يتمثل في الأطيان التي كانت تعطى لهم كمعاش عند إحالتهم إلى التقاعد، وسيتم إيضاح تلك الطرق خلال هذه الدراسة التي اعتمدنا فيها على عدد من المصادر المهمة الموجودة بدار الوثائق القومية، وهى تتمثل في: "المعية السنية عربي، ومديرية الغربية" بالإضافة إلى بعض الوثائق المنشورة مثل: القوانين العقارية في الديار المصرية وتقويم النيل، ومن خلال تلك الوثائق سنناقش الملكية الزراعية لكبار الموظفين في مصر خلال الفترة المذكورة.

الكلمات الدالة: الموظفون، الملكية، الإنعامات، إسماعيل، شراء الأطيان.

مقدمة:

كان كبار الموظفين في مصر من عناصر الأتراك والأرمن والجركس والشوام هم من يتولون مناصب الإدارة العليا في البلاد، أما صغار الموظفين فكانوا موظفي الدواويين الحكومية، وهم من العناصر المصرية التي تمكنت بعد كفاح طويل من تولي الوظائف الحكومية، وقد أتاحت لهم هذه الوظائف أن يكونوا- في بعض الأحيان- من كبار الملاك الزراعيين –خاصة- وأن وظائف الدولة كانت هى السبيل للحصول على الملكيات الزراعية، وهذا ما سيتم تناوله من خلال هذه الورقة البحثية.

وقد استفادت الباحثة من عدة مصادر متنوعة تتمثل في وثائق دار الوثائق القومية كالمعية السنية عربي، ومديرية الغربية، وبعض الوثائق المنشورة كالقوانين العقارية في الديار المصرية، وتقويم النيل، والمذكرات الشخصية كمذكرات قليني فهمي عن بعض حوادث الماضي، بالإضافة إلى بعض المراجع التاريخية.

يمثل كبار الموظفين الفئة الاجتماعية الثانية التي دخلت ضمن كبار الملاك الزراعيين بعد أسرة محمد علي، فقد كانت معظم وظائف الدولة الكبرى حتى أواخر القرن التاسع عشر وقفا على الأرستقراطية التركية التي كانت تضم أخلاطا من أتراك آسيا الصغرى والمغرب وتونس، والشراكسة، بالإضافة إلى الأكراد والشوام والأرمن، وكان العنصران الأخيران هما الغالبين على مناصب الإدارة المالية ووظائف الخارجية لمهارتهم في الأمور المالية وإجادتهم للغات أجنبية. وكان يجمع بين هذه العناصر التمسك بالعادات والأخذ بأساليب الحياة التركية، واتخاذ اللغة التركية لغة للتخاطب والمعاملة. كما ضمت تلك الفئة بعض المصريين الذين هيأت لهم ثقافتهم وإجادتهم للغة التركية فرصة تولي بعض المناصب الكبرى والمشاركة في إدارة البلاد (حامد، 1983م، ص40-41). وكان عددهم محدودا، وحرص الحكام على صبغهم بالصبغة التركية، فكانوا يزوجونهم من جواريهم المعتقات التركيات والشركسيات حتى يألفوا العادات وأساليب الحياة التركية، وكان من يحظ بهذا الأمر من المصريين يحصل على العطايا والهدايا ويفضل عن سواه في وظائف الحكومة (فهمي، د.ت، ص 63).

كانت وظائف الدولة الكبرى- في عهد محمد علي وخلفائه- هي السبيل للحصول على الملكيات الزراعية الكبرى، فقد أراد هؤلاء الحكام أن يخلقوا لكبار الموظفين –الذين كان أكثرهم من غير المصريين- مصالح اقتصادية بالبلاد تربطهم بالنظام الذي وفرها لهم؛ وتدفعهم إلى المحافظة عليه وضمان استقراره. لذلك كانت معظم الأراضي الواسعة التي منحت للموظفين في عهد محمد علي من نصيب هذه الفئات، وقد عرف هؤلاء بالذوات للدلالة على ما كانوا يتمتعون به من ثراء عريض ومركز اجتماعي ممتاز (حامد، 1983م، ص41).

كانت أولى مصادر الملكيات الزراعية لهذه الفئة تتمثل في المنح والهبات والإنعامات التي كان الحكام يمنحونها ويهبونها وينعمون بها على هؤلاء الموظفين، والتي تراوحت ما بين 100 فدان إلى 3000 في عهد محمد علي، وما بين 350 فدان إلى 850 في عهد سعيد. كما شهد مطلع عهد إسماعيل توسعا كبيرا في منح الأراضي إلى كبار الموظفين وكبار العسكريين من رتبة اللواء والأميرالاي (العميد) والقائمقام (العقيد)، وكانت هذه المنح تتراوح ما بين 100 فدان و 1000 فدان للمدنيين، و500 فأقل لأكبر العسكريين (عبد الواحد، 1984م، ص 25).

ومن أبرز هذه العناصر على سبيل المثال محمد شريف باشا[i] الذي تتابعت منح محمد علي وخلفائه من الأراضي عليه هو وأولاده حتى بلغت ملكيته هو وأفراد أسرته في عهد إسماعيل 21.928

فدانًا من الأراضي العشورية وحدها موزعة على مديريات الغربية والقليوبية والمنيا وبني سويف وأسيوط وجرجا والجيزة (بركات، د.ت، ص 169-170، 176).

أما نوبار باشا[ii] فقد توالت المنح عليه من محمد علي وعباس الأول وسعيد وإسماعيل حتى بلغت ملكيته في عهد إسماعيل 2944 فدانًا من الأراضي العشورية وحدها موزعة على مديريات المنيا وبني مزار والمنوفية والدقهلية والقليوبية.

ضمت هذه الشريحة الاجتماعية أيضًا مجموعات من العسكريين من بينهم شاهين بك كينج[iii] الذي منحه عباس عندما كان أميرلاي 300 فدان من أبعاديات المنصورة، وفي عهد إسماعيل (1870) تم منحه أراض أخرى حتى بلغت ملكية شاهين باشا كنج وزوجته 2006 أفدنة من الأراضي العشورية بمديريات الشرقية والغربية والدقهلية (بركات، د. ت، ص 175، 177-178).

كما منح عباس عديد من العسكريين كثير من الأطيان، حيث أصدر أوامره إلى مدير الغربية بمنح علي حمزة باشا وكيل المجلس العسكري 300 فدان (مديرية الغربية، 7 يوليو 1851م، ملف 73، ص1)، وتخصيص أبعادية ألف فدان لمأمور الضبطية أحمد باشا (مديرية الغربية، 28 يوليو 1851م، ملف 79، ص1)، و200 فدان أبعادية لأحمد أفندي قائمقام العسكر[iv] (مديرية الغربية، 8 سبتمبر 1851م، ملف 97، ص1)، و200 فدان أبعادية لمحمد بك القائمقام (مديرية الغربية، 23 سبتمبر1851، ملف 100، ص 1)، و200 فدان أبعادية علي شافعي أفندي القائمقام (مديرية الغربية، 10 إبريل 1854م، ملف 29، ص1)، و350 فدان أبعادية للواء صالح باشا من نواحي المديرية (مديرية الغربية، 1سبتمبر 1851م، ملف 90، ص1)، و 194 فدان أبعادية للباشا لواء السواري صالح باشا في نواحى كوم علي ومحلة منوف (مديرية الغربية، 13 إبريل 1854، ملف 30، ص1).

ومن مجموع العسكريين الفريق محمد راتب باشا الجركسي الأصل الذي كان من رجال سعيد باشا والتحق بالجيش المصري، وحصل على رتبة اللواء سنة 1864، ثم عين ناظرا للجهادية في وزارة نوبار الأولى (أغسطس 1878- 23 فبراير 1879)، وبلغت ملكيته (1878) 1039 فدانًا من الأراضي العشورية.

واللواء "سواري" إبراهيم باشا الذي منح في نهاية عهد سعيد عندما كان قائدا للسواري 547 فدان من أطيان المنيا وبني مزار كمعاش له، وقد بلغت ملكيته 2059 فدان من الأراضي العشورية بالوجه القبلي سنة 1870 (بركات، د.ت، ص 178- 179).

تتابعت المنح على العسكريين كل حسب رتبته العسكرية، فمثلا أمر إسماعيل في بداية عهده بإعطاء ضباط الجيش مساحات من الأراضي، فحصل كل لواء على 600 فدان، وأمير الآلاي على 200 فدان، والقائمقام على 150 فدان من زيادة المساحة بمديريتي الغربية والمنوفية (شلبي، 1983م، ص129).

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر تغييراً جوهرياً بالنسبة لفئة كبار الموظفيين إذ اتسعت قاعدة المصريين المنتمين إلى تلك الفئة، فبالإضافة إلى بعض المصريين الذين أتاحت لهم ظروف تعليمهم فرصة تولي الوظائف الكبرى، كان هناك بعض المصريين ممن أظهروا كفاءة خاصة، وأجادوا اللغة التركية، وتولوا بعض الوظائف الإدارية الصغرى في عهد محمد علي، وفي أواخر عهده كان المصريون يشغلون وظائف نظار الأقسام[v].

أما مناصب حكام الأخطاط[vi] (المديرون) فكانت وقفا على الأتراك وحدهم (حامد، 1983م، ص 41-42)، وتتابع توظيف المصريين حتى عهد عباس حلمي الأول، واستطاعوا تكوين ملكيتهم الزراعية

في عهده أيضا، ويظهر ذلك من خلال إنعام عباس حلمي الأول على خير الدين باشا مدير ديوان التجارة بالأسكندرية الذي أنعم عليه عباس بـ 400 فدان أبعادية بمديرية الغربية في 23 نوفمبر 1853 (مديرية الغربية، 23 نوفمبر 1853م، ملف 11، ص1)، كما أنعم عليه بـ 400 فدان أبعادية أخرى بنفس المديرية في 16 يونيو 1854 (مديرية الغربية، 16 يونيو 1854م، ملف 40، ص1). وإلى جانب خير الدين، أنعم عباس حلمي بأطيان من مديرية الغربية على إسماعيل باشا رئيس مجلس طنطا 400 فدان أبعادية (مديرية الغربية، 11 يونيو 1858، ملف111، ص1).

ثم ما لبث محمد سعيد باشا أن فتح باب الوظائف أمام المصريين من أبناء الفلاحين، فأصدر تعليمات إلى جميع المديرين لاختيار الأكفاء من شيوخ القرى وعُمدها ليتولوا وظائف نُظار الأقسام وحُكام الأخطاط، بحيث يخص المصريين ثلث الوظائف الأولى وربع الوظائف الثانية، ليحلوا محل الأتراك تدريجيا في مناصب الإدارة، فإذا لم يثبتوا قدرتهم على ذلك عاد الوالي إلى استخدام الأتراك (سامي، م1، ج3، 1936م، ص189). كما خطا سعيد أيضًا خطوة هامة حين قام بتجنيد بعض أبناء شيوخ القرى في الجيش وفتح أمامهم أبواب الترقي إلى رتبة قائمقام، وكان هؤلاء الضباط من أبناء الفلاحين الذين التحقوا بالجيش في عهد سعيد هم زعماء الثورة العرابية فيما بعد.

تابع الخديو إسماعيل هذه السياسة، فعين المصريين في وظائف المديرين بدلا من الأتراك، وبذلك دخل عدد من أعيان المصريين في عداد كبار الموظفين، ونالوا نصيبهم من هبات الأطيان التي كان يغدقها الحكام على الموظفين الكبار (حامد، 1983م، ص42).

كذلك منح إسماعيل كلا من عبد القادر باشا أمين بيت المال 500 فدان بمديرية الدقهلية، ثم استبدل هذه الأطيان بمديرية الغربية بناء على التماسه من الخديو إسماعيل (المعية السنية عربي، 17 إبريل 1864، وثيقة 138، ص 16، 51)، والشيخ مصطفي جميعي من أهالي أسكندرية أحد أعضاء مجلس شورى النواب 100 فدان أبعادية من أطيان الميري المتروك و المساحة (المعية السنية عربي، 15 مايو 1870م، وثيقة 151، ص 112)، وعلي يعقوب بك مفتش جفالك البحيرة 200 فدان أبعادية عشورية من أطيان الميري المتروك و المساحة والأواسي (المعية السنية عربي، 25 مايو 1870م، وثيقة 161، ص 119)، وعلي حكيم باشي سراي الجيزة أبعادية 150 فدان من أطيان الميري المتروك والمساحة (المعية السنية عربي، 7 يونيو 1871م، وثيقة 264، ص 25).

ومن هؤلاء الموظفين أيضًا رفاعة رافع الطهطاوي[vii] الذي مُنح 150 فدانًا حين كان مديرًا (مدرسة الترجمة) الألسن بعدئذ من أطيان الوجه القبلي بنواحي طهطا والشيخ زين وذلك بأمر من محمد علي صادر في 8 شوال سنة 1253(1837)، ثم منح 150 فدانًا أخرى في عهد سعيد في ربيع أول سنة 1273ه (1856م) بمديرية أسيوط وجرجا كما منح 200 فدان أخرى بمديرية المنيا في 26 ذى القعدة سنة 1276ه (1860م)، وفي عهد إسماعيل في (1872) بلغت ملكية رفاعة رافع وأبنائه 1738 فدانًا من الأراضي العشورية وحدها بمديريات بني سويف وأسيوط وجرجا، وقد اشترى رفاعة في حياته 900 فدانًا وبلغت ملكيته عند وفاته 2500 فدان (بركات، د.ت، ص179-180).

وكذلك علي مبارك[viii] الذي منحه كل من عباس وإسماعيل مساحات من الأراضي حيث بلغت ملكيته في عهد إسماعيل (1873) 360 فدانًا من الأراضي العشورية بمديريتي القليوبية والدقهلية (بركات، د.ت، ص181). وأيضا أحمد المنشاوي ناظر قسم طنطا، وابنه محمد الذي تولى منصب وكيل مديرية الدقهلية، استطاع هو وأولاده أن يكونوا أملاكا بلغت مساحتها 819 فدان في عام 1870، كانت معظمها إنعامات من الحكام، ووسع حفيده أحمد المنشاوي باشا أملاك الأسرة، فأصبحت تزيد على عشرة

آلاف فدان عند مطلع القرن العشرين، هذا عدا أوقافه التي بلغت مساحتها أربعة آلاف فدان كانت جميعها من أجود أراضي الغربية.

وقد كان محمد سلطان باشا أيضا أحد أولئك الذين خدموا في وظائف إدارة الأقاليم حتى وصل إلى منصب مدير أسيوط، وقد منحه محمد سعيد باشا 137 فدانًا، وأنعم عليه الخديو إسماعيل بـ 300 فدان، واستطاع أن يوسع مساحة أملاكه حتى بلغت ألفي فدان في عام 1870، تركزت جميعها في مديرية المنيا وخاصة بني مزار.

أما أحمد عرابي باشا؛ فكان أحد أبناء شيوخ قرى الشرقية الذين دخلوا الجيش وترقوا إلى رتبة الضباط، وقد حصل على بعض الأطيان كمنحة من الحكام، واستطاع أن يزيدها عن طريق شراء مساحات من أطيان الميري[ix] حتى بلغت جملة أملاكه 87705 فدان في عام 1882(حامد، 1983م، ص42).

أما الأقباط المصريون فقد أتيح لبعضهم منذ فترة مبكرة من عهد محمد علي المشاركة في الإدارة وشغل بعض المناصب الخاصة بالشؤون المالية، واستطاعوا عن طريق ذلك تكوين ملكيات كبيرة من الأراضي العشورية[x].

وكان من هؤلاء المعلم غالي سرجيوس كبير المعلمين الأقباط الذي أشرف على تنفيذ أعمال المساحة التي تمت في عصر محمد علي، وأصبح ابنه باسيليوس مديرًا للحسابات في عهد محمد علي وقد بلغت ملكيته هو وأخويه طوبيا بك ودوس بك في نهاية عهد محمد علي 3326 فدانًا من الأبعادية والمعمور، وفي عهد إسماعيل كان دوس يملك 1065 فدانًا بمديرية القليوبية والمنيا وأسيوط بينما كان ورثة طوبيا يملكون1530 فدانًا بنفس المديريات، وأصبح ورثة باسيلوس بك يملكون 950 فدانًا جميعا من الأراضي العشورية بنفس المديريات.

كما حصل بعض الأقباط على بعض الملكيات من خلال شغلهم لمناصب أقل أهمية أو من خلال عملهم في الدوائر الخاصة، فشنودة ناشد الذي عمل كبيرا لكُتاب دائرة إبراهيم باشا يكن منحه محمد علي 500 فدان من أبعادية المنيا، ومع بداية عهد إسماعيل كان يملك 900 فدان من أطيان المنيا والغربية. ووهبة بك رزق الله الذي عمل كبير كتاب المالية في عهد إسماعيل بلغت ملكيته، التي تكونت في الفترة من 1865- 1871، 385 فدانًا من الأراضي العشورية بنواحي مديريات الشرقية والبحيرة والمنوفية والقليوبية والغربية (بركات، د.ت، ص 181-183).

ظل الحال هكذا حتى تعرضت البلاد لأزمة مالية حادة في نهاية عهد إسماعيل وبداية عهد توفيق فصدر قرار بإبطال منح الأراضي كهبات للأفراد (أكتوبر1879)، وأن يكون الأمر قاصرا على بيع الأراضي الخارجة عن الزمام بالمزاد العلني كغيرها من أراضي الدولة (أطيان الميري) (حامد، 1983م، ص42).

أما ثانى مصادر الملكيات الزراعية لفئة كبار الموظفين فكانت أطيان العهد[xi] التي تعتبر من أهم العوامل التي أرست الأساس الاقتصادي لنمو طبقة كبار الملاك في الريف المصري، فعن طريق الحصول على قرارات من الحكام بتحويل أطيان عهدتهم إلى رزقة بلا مال ثم تحويلها إلى أراض عشورية تمكن عدد كبير من المتعهدين من فئة كبار الموظفين من تكوين ملكياتهم الكبيرة (عبد الواحد، 1984م، ص26).

بالإضافة إلى الهبات استطاع بعض الموظفين أن يوسعوا مساحة أملاكهم عن طريق شراء أطيان الميري الخارجة عن زمام القرى، والتي كانت تطرح للبيع بالمزاد العلني، فاستغل بعض النظار وكبار

موظفي الدولة مناصبهم في الاستيلاء على مساحات واسعة من أطيان الميري بأبخس الأثمان، رغم الأوامر التي صدرت عام 1861م الخاصة ببيع تلك الأطيان، والتي نصت على حظر دخول الموظفين كمشترين في المزادات حتى لا يستغلوا سلطتهم في إرساء المزاد عليهم.

ورغم ذلك فقد اشترى أحمد باشا رشيد- ناظر ديوان المالية- في أغسطس 1862م أطيانا بلغت مساحتها 1025 فدان من أراضي الغربية، كما اشترى أرسلان بك – مدير المنيا وبني مزار- 556 فدان بنفس المديرية، واشترى إسماعيل باشا راغب مفتش الحسابات بالأقاليم 3425 فدان من أطيان الميري بالغربية، كما اشترى حسن بك راسم - مدير الدقهلية- أطيانا بنفس مديريته بلغت مساحتها 114 فدان.

ثم ما لبث الخديو إسماعيل أن رفع الحظر الذي كان مفروضا على دخول الموظفين كمشترين في مزادات بيع أطيان الميري (أكتوبر1864م) مما أدى إلى زيادة إقبال الموظفين على شراء أطيان الميري، واستغل رجال الإدارة بالأقاليم مناصبهم في إرساء المزادات على بعضهم البعض، وكان هذا محل شكوى الكثيرين من أعيان الريف، لأنه كان سببًا في توسيع ملكيات بعض كبار الموظفين وإثرائهم ثراء فاحشا (حامد، 1983م، ص 42-43).

ورغم إصدار مجلس النظار قرار في 19 أبريل سنة 1891م حظر على الموظفين شراء الأراضي المباعة من الميري في نطاق المديريات التي يعملون بها تفاديا لاستغلال كبار الموظفين نفوذهم في الحصول على هذه الأراضي بأسعار أقل من أسعارها الحقيقية (الحكومة المصرية، 1893م، ص 27-28).

إلا أن ذلك القرار لم يقض على استئثار كبار الموظفين بشراء أراضي الدولة، حيث استطاعوا التحايل عليه (حامد، 1983م، ص 43). وفي عهد الاحتلال توقف حق المحاكم في منح الأراضي للأفراد بطريقة مطلقة، وهى الوسيلة التي تكونت عن طريقها ملكية هذه الطبقة بصفة أساسية.

رغم هذا فقد تمكن بعض كبار الموظفين في ظل الاحتلال من مواصلة تنمية ملكياتهم من مبيعات الدومين والدائرة السنية، فبطرس باشا غالي الذي شغل عدة مناصب كان آخرها رئاسة مجلس النظار سنة 1908م اشترى عام 1883م من أراضي الميري المباعة بالمزاد مساحة قدرها 300 فدان (بركات، د. ت، ص 188- 189).

كذلك حصل بعض كبار الموظفين على مساحات واسعة من الأراضي البور طبقا للقرار الصادر من مجلس شورى النواب عام 1866م الذي قضى بإعطاء ذلك النوع من الأراضي- لمن يرغب في استصلاحها- كرزقة بلا مال لمدة تتراوح بين خمسة أعوام وخمسة عشر عامًا (حسب درجة خصوبتها) تربط في نهايتها بالعشور؛ ولما كان هذا النوع من الأراضي يحتاج إلى نفقات كثيرة لاستصلاحه وزراعته لم يقدم على طلب تلك الأراضي إلا الأثرياء من كبار الموظفين أمثال عارف باشا فهمي – عضو مجلس الأحكام- الذي حصل على 800 فدان بمديرية بني سويف.

كما وجد مصدر آخر لملكيات كبار الموظفين تمثل في الأطيان التي كانت تعطى لهم كمعاش عند إحالتهم إلى التقاعد وفقا للقرار الصادر في نوفمبر 1860م الذي نص على منح كل من يرغب من المستخدمين أطيان بدلًا من المعاش (حامد، 1983م، ص 80-81)، ثم أصبح إعطاء الأراضي للموظفين بهذه الصفة إجباريًا بعد ذلك؛ بموجب الأمر الصادر في 1861م والذي قضى بأن من لا يوافق على أخذ الأطيان نظير معاشه يحرم من المعاش "لأنه لا يوجد طريق آخر لترتيب المعاش"، وأن تكون مساحة الأطيان التي تعطى للمتقاعدين وفقا لرتبتهم العسكرية، أو وفقًا لما يعادلها من مرتبات المدنيين (سامي، 1936م، م1، ج3، ص 342).

وبناء على ذلك حصل أغلبية الموظفين على أراضٍ ضمت إلى ملكياتهم الأخرى عن طريق الهبات، أو كانت وحدها كافية أن تجعلهم ضمن فئة كبار الملاك، وقد أيدت الأوامر التي صدرت فيما بعد استمرارهم في تملكهم لها حتى لو استطاع بعضهم أن يتولى الوظائف مرة أخرى بعد رفته، وذلك وفقا للقرار الذي صدر غرة رمضان سنة 1284هـ (27 ديسمبر 1867م) ومن المجلس الخصوصي في 5 يونيه 1868م بجواز إعطاء الأطيان للمرفوتين من الخدمة عن طريق الاستغناء عنهم على شرط أن يكونوا ممنوعين من التصرف فيها، وفي حالة ما إذا تولى أحدهم وظيفة أخرى يظل يتمتع بمنفعة الأطيان وحق توريثها لأولاده من بعده (شلبي، 1983م، ص 134-135).

ومن الذين حصلوا على أطيان استبدالا لمعاشهم أحمد أفندي ذهني ناظر الجبه خانات[xii] فقد أعطي له ما يزيد عن 335 بدل معاش بمدينتي المنيا وبني مزار، ثم استبدل منهم 212 فدان التي كانت بجهة المنيا مقابلها أخذ بدلهم من مديرية بني سويف، أما باقى الأطيان، والتي تزيد عن 122 فدان بمديرية بني مزار، فقد التمس استبدالهم عام 1863 بأطيان المتروك بمديرية بني سويف حتى يجمع أطيانه بجهة واحدة لسهولة الزراعة (المعية السنية عربي، 29 أكتوبر 1863م، وثيقة 22، ص 39)، كما حصل كريدلي أحمد أغا أحد مزارعي ناحية أبو اكراش بمديرية الدقهلية على 104 فدان بدل معاش مربوط عليها عشور (المعية السنية عربي، 18 إبريل 1869م، وثيقة 177، ص3)، وأعطي للبكباشي عمر ولصاغقول أغاسي إبراهيم وليوزباشي[xiii] رستم 263 فدان بدل معاش من متروك ناحية الأكراش بقسم السنبلاوين بمديرية الدقهلية (المعية السنية عربي، 2 مايو 1869م، وثيقة 184، ص 10، 20).

وحصل أيضًا أحمد أفندي نظيف ناظر قسم تلة بمديرية المنيا على مساحة قدرها 225 فدانًا بناحية دراو بمديرية قنا وإسنا بتاريخ 28 أبريل سنة 1861م.

هكذا نشأت طبقة كبار الموظفين وتكونت من خلال تولي أفرادها المناصب العليا في الدولة؛ مما جعلهم يشكلون طبقة "الذوات" بجانب أسرة محمد علي (شلبي، 1983م، ص 135-136).

كانت هذه الطبقة نظرا لحداثة تكوينها تفتقر إلى التقاليد العريقة فقدراتهم ليست على مستوى طموحهم، والوطنية في نظرهم هي أن من حقهم الطبيعي الوصول لأفضل المراكز في السلطة، وعلى الرغم من أن هذه الطبقة كانت تعيش على خيرات الأرض المصرية فإنها لم تكن تتعاطف مع جماهير الشعب المصري الذين يحكمونهم بل كانوا يحتقرونهم.

حملت هذه الطبقة كل غطرسة العنصر التركي النابعة من الإحساس بارتفاع المكانة وعلو النسب (بركات، د.ت، ص 185-186). ورغم ذلك فقد برز من أفرادها- فيما بعد- من اتصفوا بالوطنية المصرية من أمثال عدلي يكن[xiv] وعبدالخالق ثروت[xv] وغيرهما(شلبي، 1983م، ص 136).

كذلك عانت هذه الطبقة من مفاسد أخلاقية بين أفرادها أشار إليها محمد فريد في مذكراته فقال:"... وبذلك انتشر الفسق بين الطبقات العليا من ذوات البلد حتى صارت الدياسة من أكبر وسائل التقرب من جنابه" (الخديو إسماعيل) (فريد، القسم الأول، 1975، ص 52). كما تناول عبدالله النديم في مذكراته الأصول الاجتماعية لهذه الطبقة في واقعية لاذعة فقال: "تربوا في خدمة الباب لا في مدرسة الآداب، فهم بين سفرجي وتتونجي ابريقنجي ومحرمنجي يتبعهم محاسيب العادة كابن الدادة"(خلف الله، 1956م، ص 12- 14).

على أى حال فقد تدهورت هذه الطبقة منذ نهاية عصر إسماعيل وقبل مجيء الاحتلال البريطاني ويرجع ذلك إلى سفه هذه الطبقة وإسرافها الذي أدى إلى فقد بعض أفرادها لملكياتهم بسبب الديون،

والأمثلة على ذلك كثيرة: فملكية إلهامي باشا[xvi] بيعت عن آخرها وفاء لديونه، وكذلك أطيان الخديو إسماعيل وأسرته حيث عادت أطيان الدائرة السنية والدومين إلى الدولة سدادا لديونه.

ومع محاولات مصر الاستقلال عن تركيا قل مجيء عناصر تركية جديدة إلى البلاد، الأمر الذي ساعد على تمصير طبقة كبار الموظفين الذين ينتمون إلى العنصر التركي خاصة مع الاحتلال البريطاني على مصر.

وقد ساعد على عملية تمصير هذه الطبقة التزاوج الذي أخذ يتم بينها وبين الأسر المصرية، هذا إلى جانب أن اللغة العربية أخذت يوما بعد يوم مكان اللغة التركية كلغة مستخدمة في الدواوين، ففي سنة 1858 أصدر سعيد باشا قرارا باستخدام اللغة العربية في المكاتبات الرسمية، لكن هذا التحول كان تدريجيا طالما كان الأتراك يشغلون المناصب القيادية، ومع نهاية القرن التاسع عشر كانت اللغة العربية قد أخذت مكان التركية تماما في الدواوين الرسمية.

زحفت العناصر المصرية على مواقع هذه الطبقة سواء كان ذلك في شكل المشاركة الهادئة من بعض المصريين في الوظائف الإدارية، والتي تزايدت في عهدى سعيد وإسماعيل، أو في شكل محاولة اقتحام مواقع هذه الطبقة بالثورة وإزاحتها عن السلطة وذلك في الثورة العرابية والتي كادت أن تنجح في ذلك لولا التدخل الأجنبي.

نتج عن الثورة العرابية ثم الاحتلال الإنجليزي تدهور الوضع السياسي والاقتصادي لهذه الطبقة، فعلى الرغم من استعانة هذه الطبقة بالإنجليز لضرب الثورة العرابية وقيامها بدور كبير في مساعدتهم على احتلال البلاد إلا أنها فقدت جزءًا من سلطاتها في ظل هذا الاحتلال؛ وكنتيجة لتدهور الوضع السياسي لهذه العناصر تدهور وضعهم كملاك باستثناء بعض الأوقاف الكبيرة التي أوقفوها خلال النصف الثاني من القرن 19 (بركات، د.ت، 186-188).

خاتمة:

تناولت هذه الورقة البحثية موضوع ملكية كبار الموظفين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتوصلنا إلى عدة نتائج من أهمها:

التمييز بين الموظفين الذين ينحدرون من الطبقة الأرستقراطية التركية بالإضافة إلى الأكراد والأرمن والشوام وبين المصريين في تولي الوظائف، حيث كان يتم تفضيل العناصر غير المصرية في تولي المناصب الكبرى، وربما يرجع ذلك لمدى ثقافتهم وإجادتهم للغات الأجنبية المختلفة.

ومع ذلك استطاع المصريون تولي الوظائف الكبرى بفضل ما تلقوه من تعليم بجانب ما أظهروه من كفاءة، وبدأوا يحلون محل العنصر التركي تدريجيًا في تولي تلك الوظائف.

كما أوضحت الدراسة الدور الذي لعبه الحكام في تلك الفترة لفتح باب الوظائف أمام المصريين، وخاصة في عهدي سعيد وإسماعيل.

وكذلك أوضحت الدراسة مدي التفاوت الكبير بين المزايا الكثيرة التي تمتعت بها العناصر غير المصرية مقارنة بالعناصر ذات الأصول المصرية بالرغم من أنهم يعيشون على خيرات الأراضي المصرية، حيث كان هدفهم تولي الوظائف العليا، وتحقيق أعلى مكانة، وتكوين أكبر ملكية.

هوامش الدراسة:

[i] محمد شريف باشا: ولد في القاهرة سنة 1823م من عائلة تركية الأصل، وجاء والده إلى مصر في عهد محمد علي، وشغل منصب قاضي القضاة. وقد تلقى تعليمه في المدرسة العسكرية التى أنشأها محمد علي في الخانكاه بضواحي القاهرة، وبعد أن درس بها بعثه محمد على إلى أوروبا لدراسة العلوم. وقد تقلد محمد شريف باشا عدة مناصب إدارية وعسكرية، ففي عهد سعيد باشا وصل إلى رتبة أميرالاي لحرسه الخصوصي، ثم منحه رتبة لواء، وفي سنة 1857م عينه سعيد باشا ناظرا للخارجية، وفي عهد إسماعيل عينه ناظرا للداخلية مع بقائه على الخارجية، ثم قلده منصب نظارة المعارف مع نظارة الخارجية، ثم رئاسة مجلسه الخصوصي سنة 1867م، حتى لم يبق منصب من المناصب المصرية الرفيعة إلا تقلده بين داخلية وخارجية ورئاسة مجلس النظار وغيرها في أيام الخديو إسماعيل وأيام الخديو محمد توفيق باشا. (زيدان، ج1، 2012م، ص 259-262).

[ii] نوبار باشا: أرمني الأصل ولد في أزمير في آسيا الصغرى سنة 1825، جاء إلى مصر سنة 1841 مع بوغوص بك- ناظر التجارة والأمور الخارجية في عهد محمد علي- وعين مترجما لمحمد علي، وتولى في عهد إسماعيل منصب ناظر الأشغال العمومية، وفي سنة 1866 تولى وزارة الخارجية حتى وصل إلى منصب رئيس مجلس النظار سنة 1878 في عهد إسماعيل. (زيدان،ج١، 2012م، ص267-270).

[iii] شاهين بك كينج :ولد في كردستان، وحضر إلى مصر في عهد محمد على مع والده على أغا الكردي، ودخل المدرسة العسكرية، ثم سافر في بعثة إلى فرنسا في عهد محمد علي، ولما عاد منها التحق بالحملة العسكرية التى اتجهت للحجاز لتأديب الوهابيين، وفي نهاية عهد سعيد حصل على رتبة اللواء وعين قائدا لحامية القلعة، ثم عين ناظرا للجهادية في وزارة شريف الأولى في عهد إسماعيل. (بركات، د.ت، ص 177).

[iv] القائمقام: تستعمل اصطلاحا لكل من يقوم مقام أحد ما كقائمقام الباشا مثلا لمن يقوم مقام الباشا خلال فترة خلو منصب الباشوية في حالة عزله أو وفاته، ومنه قائمقام حاكم الإقليم وقائمقام الملتزم. (نجم، 2006م، ص410).

[v] قسم: وحدة من وحدات الإقليم الإدارية. (نجم، 2006م، ص425).

[vi] خط: وحدة إدارية تشمل عدة قرى، وأطلق على من يتولون إدارتها حكام أخطاط. (نجم، 2006م، ص222).

[vii] رفاعة رافع الطهطاوي: ينتمي إلى أحد الأسر الفقيرة في الصعيد، ولد في سنة 1801م في طهطا بمديرية جرجا، وقد عمل بالتدريس في الجامع الأزهر، واختاره محمد علي ضمن أعضاء البعثة الأولى التي سافرت إلى فرنسا سنة 1826، وعاد إلى مصر سنة 1831م، وعند عودته كانت البلاد في حاجة إلى التعريب ونقل العلوم الأوروبية إلى لغة البلاد، فتولى منصب الترجمة وتدريس اللغة الفرنسية في مدرسة الطب بأبى زعبل، وفي سنة 1833م انتقل من مدرسة الطب إلى المدفعية (الطوبجية) بطره، وعهد إليه بترجمة العلوم الهندسية والفنون الحربية، كما أنه أنشأ مدرسة الألسن بالقاهرة سنة 1836م وتولى نظارتها، وفي عهد محمد سعيد باشا تولى نظارة المدرسة الحربية التي أنشأها الخديو سعيد بالقلعة، ومن أعظم أعماله أنه تولى رئاسة تحرير مجلة "روضة المدارس" التى أنشأها العلامة علي مبارك سنة 1870، واستمر يشرف على تحرير المجلة ويكتب فيها إلى أن توفي سنة 1873. (الرافعي، 1989م، ص 427، 464).

[viii] علي مبارك: ولد في برنبال الجديدة بمركز دكرنس بمديرية الدقهلية سنة 1824، وينتمى إلى أسرة من الفلاحين، هرب مع أهله ليلتحق بالمدارس النظامية التي استحدثها محمد علي، وسافر في إحدى البعثات إلى فرنسا، ثم عاد في أوائل عهد عباس حيث عمل ناظرا لمدرسة المهندس خانه، وتولى عدة مناصب حتى أصبح ناظرا للمعارف والأوقاف في نظارة نوبار في 28 أغسطس سنة 1878م في أواخر عهد اسماعيل، وتولى وزراة الأشغال العمومية في وزارة شريف باشا الرابعة سنة 1882، كما تولى وزارة المعارف العمومية مرة أخرى في وزارة رياض باشا الثانية سنة 1888م، وتوفي سنة 1893م. (الرافعي، ج1، 1978م، ص 212-244).

[ix] الميري: المقصود الضريبة المفروضة على الأطيان وهى مخصصة لخزانة الدولة، ويطلق على الأراضي التى تعود إيراداتها إلى الدولة أرض الميري. (نجم، 2006م، ص520).

[x] الأرض العشورية: هي الأرض التي يملكها المسلم ويدفع من إنتاجها زكاة الزروع، أو الأرض التى أسلم أهلها في كل أرض العرب، أو الأراضي المفتوحة عنوة إذا قسمت بين المحاربين، وفي جميع الحالات فإن الأرض العشورية لا يفرض عليها نظام الخراج. (نجم، 2006م، ص35).

[xi] أرض العهد: أدى هروب الفلاحين من القرى بسبب الأعباء الضريبية وأسلوب التجنيد والسخرة وغيرها من العوامل إلى عدم تمكن بعض القرى من دفع جميع ضرائب أطيانها وبقاء جزء منها يضاف إلى ضرائب السنة التالية، وهكذا تراكمت الضرائب على كثير من القرى، وكثرت مقاديرها حتى عجزت عن دفعها، كما صارت بعض الأراض فيها دون زراعة مما أدى إلى إزدياد العجز في الإيرادات، فأنشأ محمد علي نظام العهد، ويقضي هذا النظام بإحالة هذه القرى على كبار الموظفين وضباط الجيش والأثرياء للتعهد بزراعة الأطيان المتروكة في القرى ودفع أموال الأهالي من طرف هؤلاء المتعهدين في مقابل تحصيلها منها في وقت الإمكان، وكان المتعهد يلتزم للحكومة بدفع ما على القرية من الأموال الأميرية والبقايا، وقد ألغى هذا النظام في عهد الخديو إسماعيل في عام 1866. (نجم، 2006م، ص35).

[xii] جبخانه، جبه خانه: مسحوق وغيره مما يلزم الأسلحة النارية، الذخيرة.

جبخانه، جبه خانه: لفظ تركى يتألف من (جبه) أى الدرع المكون من أكثر من جزء ومن (خانه) الفارسية بمعنى بيت، أو دار أو مسكن، والمعنى في الأصل مكان حفظ الدرع، ثم شمل أيضا مكان حفظ البارود والقنابل والأسلحة والذخائر، وأطلق على ورشة الجبه خانه اسم ورشة الشفكخانة (الخرطوش) أو ورشة الشفكخانة والكبسولخانة. (نجم، 2006م، ص175- 176).

[xiii] يوزباشى: أى رئيس المائة في العسكرية (من الكلمة التركية يوز بمعنى مائة، وكلمة باشى بمعنى رئيس) وهى رتبة عسكرية تعادل رتبة النقيب. (نجم، 2006م، ص 550).

[xiv] عدلي يكن: ولد عام 1864، درس مبادئ العلوم في الآستانة ثم عاد إلى مصر وتلقى تعليمه في مدارس الارساليات بها، ألحق سنة 1880 بقلم الترجمة بوزارة الداخلية ثم قلم المطبوعات، ثم أصبح سكرتيرا لنوبار باشا وزير الخارجية، وبدأ منذ عام 1891 يترقى في المناصب الإدارية فعين وكيلا لمديريات المنوفية ثم المنيا ثم محافظة القنال، ومديرا للفيوم فالمنيا فالشرقية فالدقهلية فالغربية، ثم محافظا للقاهرة، فمديرا لعموم الأوقاف، وفي عام 1914 ارتقى إلى منصب الوزارة في الخارجية ثم المعارف فالداخلية، وتولى منصب رئيس الوزراء ثلاث مرات، الأولى في (16 مارس – 24 ديسمبر 1921)، والثانية في (7 يونيه سنة 1926- 21 إبريل سنة 1927)، والثالثة في (3 أكتوبر 1929- أول يناير 1930). (رزق، 1975م، ص 224- 225، 337)

[xv] عبدالخالق ثروت: ولد عام 1873، امتاز بالتفوق في مراحل دراسته وتخرج من مدرسة الحقوق في سن مبكرة، واشتغل بالقضاء حتى عين مديرا لأسيوط ثم نائبا عموميا، وعين وزيرا للحقانية على تعدد الوزارات التى امتدت من 5 إبريل 1914إلى 22 أبريل 1919، ثم وزيرا للداخلية من مارس إلى ديسمبر 1921، وتولى منصب رئيس الوزراء مرتين، الأولى في (أول مارس- 29 نوفمبر 1922)، والثانية في (25 أبريل سنة 1927- 16 مارس 1928). (رزق، 1975م، ص 241-242، 305).

[xvi] إلهامي باشا: هو إبراهيم إلهامي باشا بن عباس حلمي الأول، درس الفنون العسكرية بمدرسة العباسية فعين ناظرا للجهادية، وتوجه في عام 1269هـ (بين سنتي 1852، 1853م) إلى الأستانة وتزوج من ابنة السلطان عبد المجيد. (خورة، ج1، 1897م، ص31).

قائمة المصادر والمراجع

- بركات، علي، (د. ت)، *تطورات الملكية الزراعية في مصر 1914 -1813م، وأثره على الحركة السياسية*، القاهرة، مصر، دار الثقافة الجديدة.
- حامد، رءوف عباس، (1983م)، *الملكيات الزراعية المصرية ودورها في المجتمع المصرى 1837- 1914م*، ط2، القاهرة، مصر، د. ن.
- الحكومة المصرية، (1893م)، *القوانين العقارية في الديار المصرية* ،بولاق - مصر، المطبعة الأميرية.
- خلف الله، محمد أحمد، (1956م)، *عبدالله النديم ومذكراته السياسية*، القاهرة، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية.
- خورة، إلياس، (1897م)، *مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر*، جزء1، القاهرة، مصر، المطبعة الأميرية.
- الرافعى، عبدالرحمن، (1959م)، *عصر محمد على*، ط5، القاهرة، مصر، دار المعارف.
- ـــــــــ ، (1987م)، *عصر إسماعيل*، جزء1، ط4 ، القاهرة، مصر، دار المعارف.
- رزق، يونان لبيب، (1975م)، *تاريخ الوزارات المصرية 1878- 1953*،(د. م)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- زيدان، جرجى، (2012م)، *تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر*، جزء1، القاهرة، مصر، مؤسسة هنداوى للتعليم والثقافة.
- سامى، أمين، (1936م)، *تقويم النيل وعصر عباس حلمي الأول وسعيد*، مجلد1، جزء3، القاهرة، مصر، دار الكتب المصرية.
- شلبي، علي، (1983م)، *الريف المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر 1847- 1891*، ط1، القاهرة، مصر، دار المعارف.
- عبدالواحد، فاطمة علم الدين، (1984م)، *التطورات الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة 1919*، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب
- فريد، محمد، 1975م، *مذكرات محمد فريد، القسم الأول، تاريخ مصر من ابتداء سن 1891*، تحقيق: رءوف عباس حامد، ط1، (د.م)، (د.ن).
- فهمى، قلينى :(د.ت)، *مذكرات عن بعض حوادث الماضي* ،(د. م)، مطبعة حليم.
- مديرية الغربية، (تاريخ الوثيقة: 8 رمضان سنة 1267/ 7 يوليو 1851)، *أمر من عباس حلمي إلى مديرية الغربية*، الكود الأرشيفي : 008573-2017، ملف 73،دار الوثائق القومية.
- ـــــــــــــــ ، (تاريخ الوثيقة: 29 رمضان سنة 1267/ 28 يوليو 1851)، *أمر من عباس حلمي إلى مديرية الغربية*، الكود الأرشيفي : 008579- 2017 ،ملف :79، دار الوثائق القومية.

- ـــــــــــــــــــ ، (تاريخ الوثيقة: 6 ذو القعدة سنة 1267/ 1 سبتمبر 1851)، *أمر من عباس حلمي إلى مديرية الغربية*، الكود الأرشيفي: 2017-008590 ، ملف:90،دار الوثائق القومية.
- ـــــــــــــــــــ ، (تاريخ الوثيقة: 13 ذو القعدة سنة 1267/ 8 سبتمبر 1851)، *أمر من عباس حلمي إلى مديرية الغربية*، الكود الأرشيفي: 2017-008597، ملف: 97، دار الوثائق القومية.
- ـــــــــــــــــــ ، (تاريخ الوثيقة: 28 ذو القعدة سنة 1267/ 23 سبتمبر 1851)، *أمر من عباس حلمي إلى مديرية الغربية*، الكود الأرشيفي: 2017-008600، ملف: 100، دار الوثائق القومية.
- ـــــــــــــــــــ ، (تاريخ الوثيقة: 12 رجب 1270/ 10 إبريل 1854)، *أمر من عباس حلمي إلى مديرية الغربية*، الكود الأرشيفي: 2017-008634، ملف: 29، دار الوثائق القومية.
- ـــــــــــــــــــ ، (تاريخ الوثيقة: 21 صفر 1270/ 23 نوفمبر 1853)، *أمر من عباس حلمي إلى مدير الغربية*، الكود الأرشيفي:2017-008616، ملف: 11، دار الوثائق القومية.
- ـــــــــــــــــــ ، (تاريخ الوثيقة: 15 رجب سنة 1270/ 13 إبريل 1854)، *أمر من عباس حلمي إلى مديرية الغربية*، الكود الأرشيفي: 2017-008635، ملف: 30، دار الوثائق القومية.
- ـــــــــــــــــــ ، (تاريخ الوثيقة: 20 رمضان سنة 1270/ 16 يونيو 1854)، *أمر من عباس حلمي إلى مدير الغربية*، الكود الأرشيفي: 2017-008645 ، ملف: 40، دار الوثائق القومية.
- ـــــــــــــــــــ ، (تاريخ الوثيقة: 28 شوال سنة 1274/ 11 يونيو 1858)، *أمر من عباس حلمي إلى مدير الغربية*، الكود الأرشيفي: 2017-008868، ملف: 111، دار الوثائق القومية.
- المعية السنية عربي، (تاريخ الوثيقة: 17 جماد أول سنة 1280/ 29 أكتوبر 1863)، *صادر الأوامر العلية إلى المجالس والدواويين والأقاليم والمحافظات*، رقم السجل: 1907 ، من 28 ربيع أول إلى 15 ذي القعدة سنة 1280، فيلم:3، الكود الأرشيفي: 0003-000023، وثيقة: 22، دار الوثائق القومية.
- ـــــــــــــــــــ ، (تاريخ الوثيقة:10ذو القعدة سنة 1280/ 17إبريل 1864) *صادر الأوامر العلية إلى المجالس والدواويين والأقاليم والمحافظات*، رقم السجل: 1908، فيلم: 3، الكود الأرشيفي: 000024- 0003، وثيقة: 138، دار الوثائق القومية.
- ـــــــــــــــــــ ، (تاريخ الوثيقة: 6 محرم سنة 1286/ 18 إبريل 1869)، *جزء ثان صادر العرضحالات للدواويين والمجالس والمحافظات*، رقم السجل: 1826، فيلم: 20، الكود الأرشيفي: 0003-000431، وثيقة: 177، دار الوثائق القومية.
- ـــــــــــــــــــ ، (تاريخ الوثيقة: 20 محرم 1286/ 2 مايو 1869)، *جزء ثان صادر العرضحالات للدواويين والمجالس والمحافظات*، رقم السجل:1826، فيلم:20، الكود الأرشيفي:0003-000431، وثيقة 184، دار الوثائق القومية.

- ـــــــــــــــ ، (تاريخ الوثيقة: 13 صفر سنة 1287/ 15 مايو 1870)، *جزء أول صادر الأوامر العلية إلى المجالس والدواوبين والأقاليم والمحافظات*، ارقم السجل: 1930، فيلم: 5، الكود الأرشيفي: 0003-000057، وثيقة: 151، دار الوثائق القومية.
- ـــــــــــــــ ، (تاريخ الوثيقة: 23 صفر سنة 1287/ 25 مايو 1870)، *جزء أول صادر الأوامر العلية إلى المجالس والدواوبين والأقاليم والمحافظات*، رقم السجل:1930، فيلم: 5، الكود الأرشيفي: 000057- 0003، وثيقة: 161، دار الوثائق القومية.
- ـــــــــــــــ ، (تاريخ الوثيقة: 19 ربيع أول 1288/ 7 يونيو 1871)، *جزء ثان قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوبين والمجالس والأقاليم والمحافظات*، رقم السجل: 1936، فيلم:5، الكود الأرشيفي: 0003-000062، وثيقة: 264، دار الوثائق القومية.
- نجم، زين العابدين شمس الدين، (2006م)، *معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية*، ط1،(د. م) الزهراء كمبيو سنتر.

AGRICULTURAL OWNERSHIP OF SENIOR EMPLOYEES IN EGYPT IN THE SECOND HALF OF THE NINETEENTH CENTURY

Hassnaa Ramadan Ahmed Amin

Master Degree – History Department

Faculty of Women for Arts, Science & Education

Ain Shams University - Egypt

Hasnaa.ramdan@women.asu.edu.eg

Asst. Prof. Salwa Ebrahim Elattar
Professor of History Department
Faculty of Women for Arts, Science & Edu
Ain Shams University - Egypt
Salwa.Elattar@women.asu.edu.eg

Asst. Prof. AidaElsaid Sleema
Professor of History Department
Faculty of Women for Arts, Science & Edu
Ain Shams University - Egypt
Aida.Sleema@women.asu.edu.eg

Abstract

Large agricultural ownership is that type of ownership on which a class of owners of vast agricultural lands in Egypt was based. They enjoy an excellent social and political position. This in turn led to the formation of a class of large agricultural owners who owned more than 50 acres of agricultural lands in Egypt, of different social classes. They include the senior employees who monopolized the major jobs in the army and administration, the subject matter of our research. Senior employees possessed such lands in different ways of grants, donations and gifts. There was another source of the senior employee properties formation represented in the land that was given to them upon their retirement. Such ways will be explained in this study in which we depended on a number of important sources in the National Documentation House, represented in: “Al-Ma'iya Al-Sunnia, Arabic, Al Gharbiya Directorate”, in addition to some published documents such as: Real estate laws in Egypt and the Nile Calendar. Through such documents, we will discuss agricultural ownership of senior employees during the above mentioned period.

Keywords: Employees, ownership, donations, Ismail, buying lands